

Distr.: General
30 August 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين
في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر المرفق).
وقد أعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي، عقب مشاورات أجريت مع سائر أعضاء
مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي باودونغ
السفير والممثل الدائم
لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين (حزيران/يونيه ٢٠١٢)

مقدمة

تناول مجلس الأمن، برئاسة الصين في حزيران/يونيه ٢٠١٢، برنامج عمل مكثف. ونظر المجلس في طائفة واسعة من بنود جدول الأعمال، بدءاً من المسائل المتعلقة بأفريقيا (جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا وليبيا) إلى المسائل المتصلة بآسيا (الشرق الأوسط، واليمن والجمهورية العربية السورية وأفغانستان والعراق والكويت وميانمار). ونظر المجلس أيضاً في مسائل مواضيعية، مثل عدم الانتشار وعمليات حفظ السلام وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة ومكافحة الإرهاب والمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. وعُقد في هذا الشهر الاجتماع التشاوري السنوي السادس لمجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما عقد المجلس عدة جلسات تحاور غير رسمية مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجامعة الدول العربية بشأن الأوضاع في غينيا - بيساو ومالي والجمهورية العربية السورية.

وفي شهر حزيران/يونيه، عقد المجلس ١٧ جلسة عامة و ٣ جلسات خاصة و ١٦ جلسة مشاورات غير رسمية. واعتمد المجلس سبعة قرارات وأصدر بياناً رئاسياً واحداً وسبعة بيانات موجهة إلى الصحافة.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٦ حزيران/يونيه، قدّمت مارغريت فوغت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إحاطة إلى المجلس في جلسة مفتوحة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة المكتب في ذلك البلد. كما أدلى ببيان السفير شارل أرميل دويان، الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة. وتلت جلسة الإحاطة مشاورات مغلقة، حيث تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر.

وبعد الجلستين، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً إلى الصحافة، حث أعضاء المجلس فيه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الحوار السياسي بطريقة شاملة، وشجعوا الحكومة على توسيع نطاق وجود الإدارة وقوات الأمن في جميع أنحاء البلد.

كوت ديفوار

في ١١ حزيران/يونيه، قدّم هيري لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وألبرت جيرارد كويندرز، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عبر التداول بالفيديو، إحاطة إلى المجلس في مشاورات غير رسمية عن الحالة في البلد في أعقاب الهجوم الذي شنته عناصر مسلحة على دورية تابعة للعمليات في جنوب غرب كوت ديفوار في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قتل فيه سبعة من حفظة السلام.

وأصدر المجلس بياناً إلى الصحافة، أدان فيه الأعضاء بأشد العبارات الهجوم الذي شنته العناصر المسلحة على العملية، ودعوا حكومة كوت ديفوار إلى العمل مع جميع الأطراف المعنية للكشف عن الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٢ حزيران/يونيه، قدم روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إحاطة إلى المجلس في جلسة مفتوحة عن الحالة في البلد. وأشار إلى أن تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس قد هدد بزعزعة الاستقرار العام لسكان كيفو والمنطقة ونجمت عنه زيادة هائلة في التهديد العام لملايين المدنيين، وقال الممثل الخاص إن البعثة قد نشرت قواتها وكنفت عملياتها في جميع أنحاء المنطقة المتضررة، ولكن مواردها قد استنفدت إلى أقصى حد. كما أدلى ببيان ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتلت الجلسة المفتوحة مشاورات مغلقة، تبادل خلالها أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمديد ولاية البعثة.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة، أدان فيه أعضاء المجلس بشدة تمرد الضباط والجنود. وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتسريح الجماعات المسلحة والردع عن حدوث المزيد من حالات الانشقاق واعتقال منتهكي حقوق الإنسان المزعومين وتقديمهم إلى العدالة. وناشدوا جميع البلدان في المنطقة بالتعاون بنشاط مع السلطات الكونغولية على تسريح حركة ٢٥ آذار/مارس وجميع الجماعات المسلحة الأخرى ومنعها من الحصول على دعم خارجي.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قدم إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وأغشين مهدييف (أذربيجان)، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الوضع في المنطقة الشرقية من البلد. وأشاروا إلى التوتر الأخير بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فدعوا البلدين إلى تعزيز الحوار واستعادة التعاون.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٥٣ (٢٠١٢)، الذي مددت بموجبه ولاية بعثة تحقيق الاستقرار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

غينيا - بيساو

في ٥ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة، في مشاورات غير رسمية، عن الوضع في غينيا - بيساو، قدم فيها تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تقريراً عن التطورات الرئيسية في غينيا - بيساو بعد اعتماد القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. وشدد على ضرورة أن يضمن المجتمع الدولي التصدي المنسق للأزمة السياسية في غينيا - بيساو وإيجاد حل توافقي ومستدام لها.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، عقد المجلس مشاورات مغلقة واستمع للإحاطة الأولى التي قدّمها السفير محمد لوليشكي (المغرب)، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، عن أعمال اللجنة. وأعرب عن اعتزامه عقد أول جلسة مشاورات غير رسمية للجنة في الأسابيع المقبلة.

ليبيريا

في ٢٩ حزيران/يونيه، قدّم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسفير عبد الله حسين هارون (باكستان)، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، إحاطة إلى المجلس في مشاورات غير رسمية.

وقدم الأمين العام المساعد إحاطة إلى المجلس بشأن الوضع في ليبيريا وعرض التقرير الخاص للأمين العام (S/2012/230) الذي يوصي بإعادة التشكيل التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقال إنه قد أُحرز تقدم، ولكن الاستقرار في ليبيريا لا يزال هشاً، وخصوصاً على طول حدودها مع كوت ديفوار. وأطلع رئيس اللجنة المجلس على أعمال لجنة الجزاءات الخاصة بليبيريا، بما في ذلك زيارته إلى ليبيريا (١٣-١٨ أيار/مايو)، وأوصى برفع العقوبات

الموجهة ضد ليبيا مع الإبقاء على حظر الأسلحة المفروض على الجهات من غير الدول. وأعرّب الأعضاء عن تأييدهم عموماً لتوصيات الأمين العام، فضلاً عن استعدادهم لمناقشة تدابير الجزاءات المفروضة على ليبيا، وأعرّبوا عن تقديرهم لعمل اللجنة.

ليبيا

في ١٥ حزيران/يونيه، أصدر رئيس المجلس بيانا إلى الصحافة، أعرّب فيه المجلس عن قلقه البالغ إزاء احتجاز عدة موظفين تابعين للمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا منذ ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وحث السلطات الليبية على جميع المستويات وجميع الجهات المعنية على العمل من أجل الإفراج الفوري عن جميع الموظفين. وأكد أعضاء المجلس أن الالتزام القانوني لليبيا بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) يحتم عليها التعاون الكامل مع المحكمة وتقديم كل ما يلزم من مساعدة إليها.

جيش الرب للمقاومة/مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

في ٢٩ حزيران/يونيه، قدّم أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وفرانسييسكو كايثانو خوسيه ماديرا، المبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة، إحاطة إلى المجلس في جلسة مفتوحة بشأن الحالة في منطقة وسط أفريقيا وجيش الرب للمقاومة. كما شارك في الجلسة ممثل عن جمهورية أفريقيا الوسطى. وعرض كلا المبعوثين على المجلس استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية للتصدي لتهديد أنشطة جيش الرب وتأثيرها ومبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وناشدا المجتمع الدولي بتقديم دعم ملموس.

وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها دول وسط أفريقيا والمنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة ومكافحة جيش الرب، وعلى التعاون الوثيق بينها. وأدانوا بشدة الأعمال الوحشية التي ارتكبتها جيش الرب وشجعوا على حدوث المزيد من الانشقاقات عن صفوفه. وأعرّب معظم الأعضاء عن دعمهم للاستراتيجية والمبادرة الإقليميتين اللتين وضعتهما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأعرّب بعض الأعضاء عن قلقهم بشأن الأثر غير المباشر للأزمة في ليبيا على هذه المنطقة.

وبعد الجلسة، أصدر المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/18)، أدان فيه بشدة الهجمات المتواصلة التي يشنها جيش الرب في أجزاء من أفريقيا الوسطى، ورحب بوضع استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة حتى يتسنى النهوض بالأهداف المحددة في الاستراتيجية.

مالي

في ١٨ حزيران/يونيه، أصدر مجلس الأمن بياناً إلى الصحافة بشأن الوضع في مالي، شجع أعضاء المجلس فيه على إجراء تسوية سياسية للأزمة وأكدوا من جديد دعمهم الكامل للجهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأحاطوا علماً بطلب الجماعة والاتحاد الأفريقي بشأن صدور ولاية عن مجلس الأمن تأذن بنشر قوة استقرار تابعة للجماعة، وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة النظر في طلب الجماعة بمجرد أن تقدم معلومات إضافية.

السودان/جنوب السودان

في ٥ حزيران/يونيه، استمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطة قدمها لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بشأن تقريره الخامس عشر المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). كما أدلى ببيان السفير دفع الله الحاج علي عثمان، الممثل الدائم للسودان. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن هذه المسألة.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، استمع المجلس، في مشاورات مغلقة بشأن تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي، إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، هايلي منكيرايوس، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأصدر أعضاء المجلس بياناً إلى الصحافة في ١٨ حزيران/يونيه بشأن هذه المسألة، رحبوا فيه بإحراز الطرفين شيئاً من التقدم في تنفيذ متطلبات القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وأعربوا عن قلقهم البالغ بشأن حالات التأخر، وشددوا على أنه لا تزال ثمة عناصر هامة من القرار لم يحلها الطرفان بعد.

وفي ١٨ حزيران/يونيه، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها الفريق أول تاديسي ويريدي تسفاي، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بشأن الوضع في أبيي وعمل القوة. وأكد أعضاء المجلس ضرورة أن ينفذ كلا الطرفين التزامهما في أبيي وفقاً لخريطة طريق الاتحاد الأفريقي والقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). كما أثنوا على عمل القوة بقيادة الفريق أول تسفاي.

وفي ٢١ حزيران/يونيه، قدم، في مشاورات مغلقة، السفير نيسطور أوسوريو (كولومبيا)، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، تقرير فترة التسعين يوماً عن أعمال اللجنة.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، استمع المجلس، في مشاورات مغلقة بشأن الوضع الإنساني في السودان، وخاصة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، إلى إحاطة قدمها كل من المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، عن تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي، وفيليب لازاريني، نائب مدير شعبة التنسيق والاستجابة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأكد أعضاء المجلس أن السودان وجنوب السودان ينبغي لهما أن يواصلتا تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي والتعاون التام مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في هذا الصدد.

آسيا

أفغانستان

في ٢٧ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة بشأن الوضع في أفغانستان. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ويوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إحاطة إلى المجلس عن التطورات الأخيرة في أفغانستان. كما أدلى ببيان السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان.

وألقى وكيل الأمين العام الضوء على الرسالة الواضحة بشأن دعم المجتمع الدولي لحكومة أفغانستان من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية، ولاحظ أن عملية الانتقال لن تعني التخلي عن أفغانستان. وأشار إلى حدوث انخفاض هائل في عدد الحوادث الأمنية في الأشهر الثلاثة الماضية، مقارنة بعام ٢٠١١. وشدد على الدور البالغ الأهمية للأمم المتحدة في أفغانستان، وأعلن أن الأمم المتحدة سوف تلتزم بدعم حكومة وشعب أفغانستان في الأجل الطويل.

ورحب أعضاء المجلس، وسائر الوفود المشاركة في الجلسة، بالدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ورحبوا بالتقدم الذي أحرز في عملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، وشددوا على ضرورة تركيز الجهود على الحفاظ على الأمن، وتدعيم التنمية السياسية والاقتصادية، وتعزيز العلاقات الإقليمية. ووجه الانتباه أيضاً إلى ضرورة تعزيز جهود مكافحة المخدرات. كما شجّع بعض الوفود المجتمع الدولي على

مواصلة دعم حكومة أفغانستان وشعبها. وأعربت بعض البلدان أيضا عن قلقها إزاء الوضع الأمني في أفغانستان وزيادة الخسائر البشرية ذات الصلة بالنزاع.

العراق والكويت

في ١٩ حزيران/يونيه، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها غينادي تاراسوف، منسق الأمين العام الرفيع المستوى، بشأن التطورات فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم، فضلا عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات التي استولى عليها العراق. وأعرب عن تقديره لزيادة التعاون القائم بين حكومتي العراق والكويت، وكذلك لجهود العراق الاستباقية فيما يتعلق بالبحث عن المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وعن الممتلكات الكويتية.

ورحّب أعضاء المجلس باستمرار التعاون بين حكومتي العراق والكويت، وأعربوا عن تأييدهم لتمديد تمويل أنشطة المنسق الرفيع المستوى لفترة ستة أشهر أخرى.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة، أعرب فيه أعضاء المجلس عن تأييدهم لتمديد تمويل أنشطة المنسق الرفيع المستوى لفترة ستة أشهر أخرى، وعن تأييدهم كذلك لرأي الأمين العام الذي دعا فيه كلا الطرفين إلى البدء في استكشاف ترتيبات أخرى لتعزيز وضمان استمرار التعاون في البحث عن المفقودين والممتلكات، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، حتى يتسنى لمجلس الأمن أن يكون، في المستقبل القريب، في وضع يمكنه من النظر في طرائق أخرى لمواصلة تقديم تقارير عن البحث.

ميانمار

في ٢٠ حزيران/يونيه، استمع المجلس في مشاورات مغلقة بشأن الوضع في ميانمار، إلى إحاطة قدمها فيجاي نامبيار، المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار. وقدم معلومات محدثة إلى أعضاء المجلس عن زيارته الأخيرة إلى ميانمار لحضور انطلاق فريق دعم المانحين لصالح السلام، وكذلك عملية بناء السلام في ميانمار، والتطورات الأخيرة في ولاية راخين. وقال إن رد حكومة ميانمار على اندلاع القتال في ولاية راخين كان فوريا وصارما ومراعيًا للموقف. وأعرب المستشار الخاص عن قلقه بشأن التأثير المحتمل للوضع في ولاية راخين على عملية الإصلاح، وكذلك على الوضع الإنساني في الميدان.

ورحب أعضاء المجلس بعملية المصالحة الوطنية والإصلاح التي بدأت في عام ٢٠١١ في ميانمار. وأعربوا عن أملهم في أن تمضي حكومة ميانمار بالعملية قدما. وشجعوا الأمم المتحدة على مواصلة القيام بدور هام في هذا الصدد. وأكد بعض الأعضاء ضرورة رفع العقوبات المفروضة على ميانمار تماما.

الشرق الأوسط

في ٧ حزيران/يونيه، عقد المجلس مشاورات مغلقة واستمع إلى إحاطة عن الوضع في الجمهورية العربية السورية قدمها الأمين العام، وكوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا.

وعرض الأمين العام عمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، مؤكدا أن خطة عنان لا تزال هي محور كل الجهود، وأن على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لها. وأعرب الأمين العام عن ترحيبه بإجراء مناقشة دولية أوسع نطاقا بشأن سبل المضي قدما. وأعرب المبعوث الخاص المشترك، من جانبه، عن أسفه لعدم تنفيذ خطته ذات النقاط الست، ودعا المجلس إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان تنفيذ الخطة بالكامل، وحذر من العواقب السلبية التي يمكن أن تجلبها المبادرات الفردية على الشعب السوري. ورحب بالجهود الجارية لبلورة هدف مشترك ينشده المجتمع الدولي، وشجع على ضرورة أن تحقق تلك المشاورات نتائج حقيقية في القريب العاجل.

وأكد أعضاء المجلس دعمهم الكامل للجهود التي بذلها المبعوث الخاص المشترك وخطته ذات النقاط الست. وحثوا جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية على تنفيذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) تنفيذا كاملا، وخصوصا على الكف فورا عن جميع أعمال العنف. كما أعربوا عن تقديرهم للعمل الذي أنجزته البعثة وأعربوا عن التزامهم بمواصلة دعمها.

ونُظر في مسألة الدعوة التي وجهتها فلسطين إلى مجلس الأمن لإيفاد بعثة إلى المنطقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" في مشاورات مغلقة يومي ١١ و ٢٩ حزيران/يونيه.

وفي ١٢ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢)، الذي أعرب فيه عن تأييده للجهود التي يبذلها الرئيس هادي وحكومة الوحدة الوطنية في اليمن للمضي بعملية الانتقال قدما، وشجع المجتمع الدولي على تقديم دعم فعلي ومتزايد لمساعدة الحكومة اليمنية على مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية. وطلب المجلس أيضا وقف جميع الأعمال التي تهدف إلى تفويض حكومة الوحدة الوطنية وعملية

الانتقال السياسي، وأعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، إذا استمرت تلك الأعمال.

وعقب اعتماد القرار، أدلى السفير جمال عبد الله السلال، الممثل الدائم لليمن، ببيان رحب فيه بالقرار نيابة عن حكومة بلده.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، خلال جلسة إحاطة مفتوحة بشأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، أكد أوسكار فرنانديس - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أن اشتباكات متفرقة وعمليات عسكرية وإعلان إسرائيل عن بناء مستوطنات في الضفة الغربية تشكل تحديات للبيئة الإيجابية التي نجمت عن الخطوات المتواضعة الأخيرة للمضي قدما في المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية. وأشار إلى أن مبعوثي المجموعة الرباعية، بعد اجتماع عقد في بروكسل في ١٥ حزيران/يونيه، قد اتفقوا على أن هناك حاجة ملحة لأن يواصل الطرفان الجهود الحالية من أجل استئناف الحوار والمفاوضات الموضوعية وأن الوقت قد حان لكي يتخذا ما يلزم من خطوات صوب هذا الهدف. وطمأن المجلس أيضا على أن الأمين العام، بالتعاون مع المجموعة الرباعية، سيؤكد على الحاجة إلى تحديد الحوار وإحراز تقدم حقيقي نحو حل الدولتين. وشدد على أن إجراء حوار مباشر وهادف يمكن أن يساعد على إعادة الثقة في تحقيق السلام بالتفاوض.

وتناول الأمين العام المساعد الوضع في الجمهورية العربية السورية، فقال إن تحقيق وقف كامل ودائم للعنف والسعي إلى حل سلمي للأزمة هو محور جهود الأمم المتحدة. وفيما يتعلّق بالوضع في لبنان، قال إن البلد لا يزال يواجه تحديات لأمنه واستقراره، ويعزى ذلك جزئيا إلى الأزمة في الجمهورية العربية السورية.

وخلال مشاورات مغلقة تلت ذلك، أكد أعضاء المجلس أهمية استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وشجعوا الجانبين على مواصلة الاتصالات المباشرة وذلك للحفاظ على قوة الدفع الإيجابية لاستئناف الحوار والمفاوضات. وأدان بعض الأعضاء الإجراءات الأحادية، وخاصة في مجال البناء في المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشدد بعض الأعضاء على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات دبلوماسية حثيثة لتحقيق سلام دائم في المنطقة على أساس التزام دائم من الطرفين بالاعتراف المتبادل وحل الدولتين والاستناد إلى الاتفاقات والالتزامات السابقة. وأكد بعض الأعضاء دور الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية لدعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. كما كرر عدة أعضاء تأييدهم لزيارة مجلس الأمن إلى الشرق الأوسط.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة خلال مشاورات مغلقة بشأن الوضع في الجمهورية العربية السورية والأنشطة الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة قدمها اللواء روبرت مود، رئيس البعثة، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وأكد رئيس البعثة أن العنف قد انتشر وأخذ يتفاقم تدريجياً عبر أنحاء الجمهورية العربية السورية. وتواصل الحكومة السورية وكذلك المعارضة المسلحة سعيهما إلى تحقيق أهدافهما من خلال الوسائل العسكرية. وقد جعل تصاعد العنف في البلد من المستحيل على البعثة أن تفسي بولايتها بأمان. ولا يوجد استعداد لدى جميع الأطراف في البلد للسعي إلى تحقيق عملية انتقال سلمي، مما أفضى إلى خلق مخاطر لمراقبي البعثة. وقد حدّ عدم الاستقرار في الجمهورية العربية السورية من قدرة البعثة على تنفيذ مهام المراقبة والتحقق والإبلاغ الموكلة إليها. وشرح رئيس البعثة قراره القاضي بوقف جميع المهام المسندة إلى البعثة في ١٥ حزيران/يونيه، مع الأخذ بعين الاعتبار تصاعد العنف في الميدان. وشدد على أن الوقف يخضع للاستعراض يوميا وأن الهدف لا يزال هو العودة إلى العمليات المعتادة. وواصل وكيل الأمين العام إيضاح قرار وقف مهام البعثة. وفي حين أكد أن عدم وجود رغبة لدى أي طرف في الجمهورية العربية السورية لإلقاء السلاح والتحرك نحو وقف جميع أعمال العنف قد حدّ من قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، شدّد على أن هدف البعثة هو الحفاظ على سلامة أفرادها والاضطلاع بالولاية التي أسندها إليها المجلس.

وأثنى أعضاء المجلس على جهود البعثة للاضطلاع بولايتها في ظل ظروف خطيرة وصعبة. ولاحظوا قرار البعثة بوقف جميع أنشطتها، ولاحظوا كذلك أنه سيجري النظر في الوقف على أساس يومي، بهدف العودة إلى العمليات المعتادة. وحثوا جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية على ضمان سلامة البعثة والتعاون الكامل معها. كما كرروا دعوتهم إلى جميع الأطراف في البلد لتنفيذ خطة النقاط الست بكاملها، وكذلك قرارات المجلس ذات الصلة.

وفي ٢١ حزيران/يونيه، استمع المجلس، في مشاورات غير رسمية بشأن أنشطة العمليات التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأشار إلى مراعاة وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي السوري في حين أن الوضع في منطقة عمليات القوة ظل هادئاً عموماً. كما أطلع المجلس على بعض الحوادث الأمنية التي وقعت في المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتين السلاح، والتي تعد انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك. وأكد أن الأحداث التي وقعت في أماكن

أخرى من الجمهورية العربية السورية قد أخذت في الظهور في منطقة عمليات القوة، وأعرب عن أمله في أن يمدد المجلس ولاية القوة حسيماً أوصى به الأمين العام.

وأكد أعضاء المجلس دور القوة في تحقيق الاستقرار، ودعوا الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومنع أي انتهاكات لوقف إطلاق النار وللمنطقة الفاصلة. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتجديد ولاية القوة لستة أشهر أخرى، على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، استمع المجلس، في مشاورات مغلقة بشأن الوضع في الجمهورية العربية السورية، إلى إحاطة قدمها كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وناصر القدوة، نائب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، عبر التداول بالفيديو.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن استمرار العنف لا يزال يحول دون قيام البعثة بالمهام الموكلة إليها، إلا أنها لا تزال تراقب العمليات العسكرية المستمرة في مواقع الأفرقة الأربعة التي تجمعت فيها البعثة وحول تلك المواقع، وتقيم الوضع الإنساني بالتعاون مع سائر المنظمات والوكالات ذات الصلة. وأعرب نائب المبعوث الخاص المشترك عن أسفه لأعمال العنف المتصاعدة وكذلك لتزايد عدد الضحايا المدنيين على الأرض. ومع إشادته بجهود البعثة، فقد أكد أن مفتاح حل الأزمة يكمن في وحدة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ذكر أن المبعوث الخاص المشترك يعتزم عقد اجتماع وزاري في جنيف لمجموعة العمل من أجل سوريا. وأطلع نائب المبعوث الخاص المشترك المجلس على التحضيرات الجارية لهذا الاجتماع.

كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ بشأن الوضع الحالي في الجمهورية العربية السورية. وشددوا على ضرورة وقف العنف وتنفيذ خطة النقاط الست بكاملها، وكذلك التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة، المُلزمة لجميع الأطراف في البلد. وأعربوا عن القلق إزاء عدم قدرة البعثة على استئناف عملياتها المعتادة، وحثوا جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية على التعاون الكامل مع البعثة. كما أكدوا مجدداً التزامهم الثابت ودعمهم الكامل لجهود الوساطة التي يضطلع بها المبعوث الخاص المشترك، بما في ذلك مبادرته الخاصة بمجموعة العمل من أجل سوريا.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٥٢ (٢٠١٢)، الذي جدد فيه ولاية قوة فض الاشتباك حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

المسائل المواضيعية والعامية

مكافحة الإرهاب

في ٢٨ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السفير هارديب سينغ بوري (الهند)، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، ومايك سميث، المدير التنفيذي للجنة التنفيذية لمديرية مكافحة الإرهاب، بشأن عمل اللجنة والمديرية التنفيذية.

وأطلع رئيس اللجنة المجلس على الأعمال التي قامت بها اللجنة مؤخرا، بما في ذلك عقد اجتماعين خاصين في ستراسبورغ ونيويورك في عام ٢٠١١، فضلا عن الجهود المبذولة لتتقيد شكل تقييمات التنفيذ الأولية. وأطلع المدير التنفيذي المجلس على أنشطة المديرية وإنجازاتها خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وقد قامت المديرية بزيارات إلى الدول الأعضاء، وسهلت تبادل المساعدة التقنية فيما بين الدول الأعضاء، وأجرت دراسة استقصائية عالمية بشأن تنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وعملت مع منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية، ومع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال الإرهاب وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب.

وأثنى أعضاء المجلس على الدور القيادي للسفير بوري، وكذلك على أعمال اللجنة والمديرية. وشجعوا هاتين الهيئتين على مواصلة عملهما وفقا لروح القرار ١٩٦٣ (٢٠١٠).

المحكمتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة

في ٧ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة للاستماع إلى إحاطتين قدمهما القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي فاغن يونس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وسلطا الضوء على الخطوات الكبيرة في إنجاز عملهما وضمن نقل المهام المتبقية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ولكنهما حذرا من أن إجراءات الاستئناف، ونقص الموظفين نظرا لتصفية المحكمتين، والحالات المعلقة للجنة الفارين الذين اعتقلوا أو ما زالوا هاربين، تهدد النجاح في إنجاز عملهما. وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية لرواندا، أكد الرئيس يونس الصعوبات التي تواجه في تحديد الدول التي ترغب في استضافة من ثبتت براءتهم أو من أُدينوا وقضوا مدة حكمهم. كما استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المدعيان العامان للمحكمتين. ووجه حسن بوبكر جالو، المدعي العام لآلية الأعمال المتبقية، الشكر إلى الذين دعموا تعيينه، وأعرب عن موافقته على أنه، مع إحراز تقدم كبير، فإن الفصل في الاستئنافات بشأن إحالة القضايا إلى رواندا قد أصبح مصدر قلق كبير لمكتبه. وأكد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية

ليوغوسلافيا السابقة، عبء العمل الثقيل الناجم عن دعاوى الاستئناف وسلط الضوء على أهمية قضيتي ملاديتش وكارادزيتش. وكانت كرواتيا ورواندا وصربيا بين الدول المعنية التي تكلم ممثلون عنها.

ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها المحكمتان في تنفيذ ولايتهما، وبينوا أهمية استكمال عمل المحكمتين في الوقت المناسب وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، ولاحظوا مع التقدير تعاون الدول المعنية مع المحكمتين، وأعربوا عن استعدادهم تقديم ما يلزم من مساعدة لعمل المحكمتين.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٥٤ (٢٠١٢)، الذي مدد بموجبه مدة عضوية ثلاثة من قضاة الدائرة الابتدائية للمحكمة الدولية لرواندا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أو حتى الانتهاء من النظر في قضية نغيرباتواري، ومدد فترة ولاية رئيس تلك المحكمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤، وأعرب عن اعتزاه استعراض هذا القرار في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

في ٢٩ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٥٥ (٢٠١٢)، مع التشديد على زيادة حجم عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وزيادة حجم فريق الخبراء التابع للجنة لتسعة خبراء.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١٢ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٥٠ (٢٠١٢)، الذي مدد حتى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ ولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٦ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

عدم الانتشار/جمهورية إيران الإسلامية

في ٧ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢)، الذي مدد بموجبه حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ ولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وفي ١٢ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة مفتوحة استمع فيها إلى إحاطة قدمها السفير نيسطور أوسوريو (كولومبيا)، بشأن عمل اللجنة في الفترة من ٢١ آذار/مارس إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأثنى أعضاء المجلس على جهود اللجنة وفريق الخبراء التابع لها في تنفيذ ولاية اللجنة. وأعربت دول عن قلقها إزاء تطورات البرنامج النووي لجمهورية إيران

الإسلامية، حسبما أفاد به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعربت دول عن رغبتها في إيجاد حل شامل وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية. وأكدت بعض الدول التزامها بنهج المسار المزدوج، الذي يشمل كلا من ممارسة الضغط والتعامل الدبلوماسي. وأعربت معظم الدول عن أملها في أن تحل المسألة من خلال الحوار والمفاوضات الحالية. كما رحبت بتمديد ولاية فريق الخبراء وتبادلت وجهات النظر بشأن عمل الفريق وتقريره النهائي.

عمليات حفظ السلام

في ٢٠ حزيران/يونيه، استمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطات قدمها قادة القوات التابعة لكل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. كما قدم إحاطة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وأطلع قادة القوات المجلس على آرائهم وخبراتهم بشأن المسائل المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وذكر الفريق تشاندر براكاش، من بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن بيئة حفظ السلام تزداد تعقداً، وأن حماية المدنيين تتطلب أن تكون قوات حفظ السلام سريعة الحركة، وأن تعمل في مناطق وعرة في أوضاع خطيرة وعسيرة. وحض على أن تتلقى وحدات القوات تدريباً واقعياً وخصوصاً بكل بعثة قبل نشرها. وأكد اللواء باولو سيرا، من القوة المؤقتة في لبنان، أن قرارات مجلس الأمن لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا ترجمت الأطراف المعنية إرادتها السياسية إلى إجراءات عملية. وروى اللواء موسى بيسونغ أوبي، من بعثة جنوب السودان، تجربته في مواجهة استياء السكان المحليين عندما تمسكت البعثة بولايتها وكيفية تعامل البعثة معها. وذكر اللواء فرناندو رودريغس غولارت، من بعثة تحقيق الاستقرار في هايتي، أن مساهمة عنصر البعثة العسكري تتعلق أساساً بتعزيز الأمن والاستقرار وحماية المدنيين والتصدي للكوارث وتعزيز مؤسسات البلد المضيف ذات الصلة.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأشادوا بجميع أفراد حفظ السلام. وتبادلوا وجهات النظر بشأن التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام وتطورها في المستقبل. وشدد معظم الأعضاء على أهمية الوفاء بولايات عمليات حفظ السلام ونزاهتها، وأعربوا عن دعمهم لتقييم أداء عمليات حفظ السلام وتحسين الأنشطة التدريبية. وفيما يخص عمليات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين، أكد بعض أعضاء المجلس ضرورة تزويد تلك البعثات بما يلزم من موارد. وأكدوا مجدداً ضرورة أن يعزز المجلس التنسيق والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

في ٢٥ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة للنظر في التقرير المقدم من الأمين العام عن هذا الموضوع (S/2012/376).

وعقب البيان الذي أدلى به الأمين العام، استمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها كل من فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وإيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وفيليب شبورتي، مدير إدارة القانون الدولي والتعاون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وشارك بنشاط في النقاش ممثلون عن أعضاء المجلس، بمن فيهم هارولد كابيبيروس، وزير خارجية غواتيمالا، وعن نحو ٣٠ من الدول غير الأعضاء في المجلس.

وقال الأمين العام إن "أعدادا هائلة من الناس يموتون في أماكن كثيرة جدا"، وأشار إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون، بما في ذلك في الصومال والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار والجمهورية العربية السورية. وأبرز التحديات الأساسية الخمسة المستمرة التي تواجهه في مجال حماية المدنيين وحث المجلس على بذل المزيد من الجهد لضمان حماية المدنيين. وذكرت وكيلة الأمين العام أن تقرير الأمين العام يعد تذكيرا قويا بالحالة التي تواجه المدنيين المتضررين من النزاع والعنف، وبال الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى حمايتهم. وقالت إن الحل لكثير من المشاكل التي شوهدت في النزاعات المعاصرة يكمن في تعزيز امتثال أطراف النزاع للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان نصا وروحا. وأكد مساعد الأمين العام، الذي تكلم نيابة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أن رصد حقوق الإنسان وحماية الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة أمر ضروري لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وغيرها، وحث المجلس على مواصلة إدراج أحكام صريحة بشأن الحماية والمساءلة في قراراته. وأضاف كذلك أنه ينبغي تزويد البعثات التي تُسند إليها ولايات رصد وولايات أخرى تتصل بحقوق الإنسان بما يلزم من معدات وأفراد للاضطلاع بواجباتها. وأعرب ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن قلقه بشأن التهديدات التي تؤثر على الأمن وتقديم الرعاية الصحية في حالات النزاع.

وتناولت الدول الأعضاء المشاركة طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك ضرورة معالجة التحديات الأساسية الخمسة التي حددها الأمين العام في تقريره، وأهمية توفير ما يلزم من موارد وتدريب لعمليات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين، وضرورة أن يعمل جميع أطراف النزاع على تيسير وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون

الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة الاحترام الكامل لولاية حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

مسائل أخرى

الاجتماع التشاوري لأعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن

في ١٣ حزيران/يونيه، عقد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهم التشاوري السنوي السادس وتبادلوا وجهات النظر بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والأوضاع في السودان/جنوب السودان والصومال وغينيا - بيساو ومالي. وصدر بيان مشترك عقب الاجتماع (S/2012/444).

جلسات التحاور غير الرسمي

في ٥ حزيران/يونيه، عقد المجلس تحاورا غير رسمي مع كارلوس غوميز جونيو؛ والممثل الدائم لكوت ديفوار، ممثل رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والممثل الدائم لأنغولا، الذي تحدث باسم جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛ والممثلة الدائمة للبرازيل ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام؛ والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وفي ٧ حزيران/يونيه، عقد المجلس تحاورا غير رسمي مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، عقد المجلس تحاورا غير رسمي مع وفد رفيع المستوى من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تألف من جملة شخصيات منها كادري ويدراوغو، رئيس مفوضية الجماعة؛ وجبريل باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو؛ وبول كوفي كوفي، وزير الدفاع بكوت ديفوار؛ والممثلان الدائم للمالي والنيجر، وجرى تبادل وجهات النظر بشأن الوضع في مالي. كما شارك في المناقشة وفد من الاتحاد الأفريقي، وخاصة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.